Dengê Kurdistan
-- صوت كوردستان--

يصدرها پارتي ديموقراطي كوردستان- سوريا

العدد 21 / آب 2002

==========

kurdayeti@hotmail.com **www.kurdayeti.net**

DUSK: Postfach: 410120, 53023 Bonn

KifF, Konto-Nr.: 0341119900 BLZ:20080000, Dresdner Bank, Hamburg

==========

حقوق الشعوب والأقليات
في القانون الدولي المعاصر
رشيد حمو

عندما تركت الدول الاستعمارية مستعمراتها مجبرة تحت وطأة حركات التحرر الوطني للشعوب وقامت على أنقاضها دول وطنية فتية كانت أراضي شعوب عديدة جرى تقطيعها إبان حكم الاستعمار وضمت إلى أراضي دول أخرى وفق مصالح الدول الاستعمارية المعنية، حتى أن قبائل عديدة تجزأت من جراء هذه العملية وضمت أجزاؤها إلى بلدان مختلفة كما هي الحال في بعض بلدان أفريقيا.

وقد خضعت كردستان أيضا لعملية التجزئة هذه عند تقسيم تركة الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى حيث جرى إلحاق أجزائها التابعة للدول العثمانية بأراضي عدد من دول المنطقة بما فيها دولة تركيا الحديثة.

وهكذا ، ومن جراء عملية الضم والالحاق هذه بقيت أجزاء من الشعوب وأراضيها ضمن حدود دول في شكل قوميات أو أقليات قومية تسكن مجموعاتها في مناطق وأقاليم معينة غالبا ما تكون في أطراف تلك البلدان.

ومنذ ذلك الحين شرعت هذه الدول الوطنية الحديثة تنهج حيال تلك القوميات وتجاه مناطق سكناها سياسات أدت بعد حين من الزمن إلى بقاء تلك المناطق في حالة من التأخر والتخلف اقتصاديا واجتماعيا بالمقارنة مع سائر مناطق البلاد، مما يدل على أن السياسات التي اتبعتها تلك الدول ازاء هذه الشعوب كانت تبنى على أساس استثمار واستغلال مصادر تلك المناطق والأقاليم لصالح الشعوب السائدة مما نشأ عن ذلك هذا الفارق الكبير بين مستوى التطور في مناطق سكنى تلك الشعوب وبينه في المناطق الأخرى من البلاد، واتضح بأن العلاقة بين العاصمة (المركز) وبين المناطق والأقاليم الملحقة بها (الأطراف) كانت تتصف بعلاقة الهيمنة من جانب المركز والتبعية من جانب الأطراف في جميع الهياكل والبنيات. (البقية على ص 5)

الحركة الكردية في سورية ..
الحقيقة والوهم
محمد عكو *

أخبار الشرق - 20 آب 2002

في بداية القرن العشرين ظهرت جمعيات كردية في سورية, استقطبت إلى حد ما الشباب الكردي إلى أفكارها, سواء أكانت هذه الأفكار ثقافية ورياضية، أم قومية وطنية، أو قومية بحتة. كانت هذه الجمعيات بداية لتشكيل نواة سياسية مشروعة لتمثيل الشعب الكردي في سورية، إذ تم تأسيس أول حزب كردي في 14 حزيران 1957 بصفة رسمية تحت اسم **"الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية"**. عمل هذا الحزب بكد ونشاط بين كل شرائح المجتمع الكردي، واستطاع خلال فترة وجيزة استقطاب نسبة لا يستهان بها من التواجد الكردي الجغرافي في سورية في غالبية المناطق الكردية، قبل حدوث خلافات بين قادة الحزب في الفترة 1959 - 1965.

نستطيع القول إن أنجح فترة تنظيمية وسياسية للحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية كانت من 1957 إلى 1965. ويعود النجاح الكبير الذي تحقق في تلك الفترة إلى جملة من الأسباب، منها:

1- *الجو الديمقراطي في سورية بين فترات الانقلابات العسكرية.*

2- بداية الثورة الكردية في كوردستان العراق عام 1962.

3- انضواء الشعب بكل شرائحه تحت أجنحة الحزب باعتباره الوليد الوحيد للشعب الكردي في سورية.

لكن بعد اعتقال قيادات الحزب من قبل السلطات الأمنية وحدوث الخلافات بين هذه القيادات وبلوغها الذروة في 1963 - 1965، وما أفرزه مؤتمر المصالحة الذي انعقد في كردستان العراق, حدث ما لم يكن في الحسبان إذ عاد القياديون الكورد بثلاث فصائل كردية: - الفصيل اليساري ، - الفصيل اليميني ، - فصيل البارتي.

بعد ذلك نخرت دودة الانشقاقات داخل جسم الحركة الكردية، وأخذت الفصائل تعلن عن انشقاق تكتلات هنا وهناك، دون الافصاح عن أي سبب علمي أو أيدولوجي يدعو الى شق هذا الفصيل أو ذاك. ونتيجة

www.arsivakurdi.org

هذه الاسباب أخذ الشعب بالتراجع عن إيمانه بمشروعية الحركة بأكملها، وانضوائها تحت راية البرزاني, وذلك لجملة من الأسباب، منها:
- فشل القيادات في التوصل إلى حل مقبول للملمة الخلافات ومشروعية الحزب الديمقراطي الكردستاني.
- تحقيق الثورة الكردية في كردستان العراق انتصارات باهرة.
- ظهور مصطلح عملاء السلطة على بعض القياديين الأوائل في الحركة.
ودخلت الحركة حالة الانشقاقات بمتوالية هندسية، دون سبب موضوعي أو منطقي لانشقاق هذا الفصيل او ذاك، وحدث في الطرف المعاكس للمعادلة ما لم يكن في الحسبان في أذهان القياديين الكورد، إذ اتسعت الفجوة بين أطراف الحركة الكردية وعامة الشعب الكردي على كل مستوياته. كانت هناك أحياناً أسباب تجمع الشعب الكردي مع الحركة وتُخضعه لمقرراتها، كأحداث كردستانية والانتخابات الإدارة المحلية أو الانتخابات البرلمانية. ولعل من نجاحات الحركة الكردية، أنها التي أوصلت لأول مرة في تاريخ الدولة السورية ممثلين عن الأكراد إلى البرلمان السوري. كان هؤلاء الممثلين في فترة ما قبل الانتخابات يجولون الأحياء والقرى والمدن الكردية في الجزيرة، ويدعون أنهم يمثلون المطالب الممكنة للشعب الكردي في سورية. ولكن المكسب الوحيد الذي حققه الممثلون كان إرسال مذكرة سورية رسمية إلى الدولة التركية لوقف انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب شرق الأناضول (كردستان تركيا). وحتى هذا القرار الصادر عن البرلمان السوري لم يأتِ من الفراغ وحباً في حقوق الإنسان الكردي بل جاء نتيجة تصاعد أزمة المياه بين سورية وتركيا على نهر الفرات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى العلاقة الحميمة بين الحكومة السورية وحزب العمال الكردستاني. اتخذت الحركة الكردية موقفاً معادياً لقيام الوحدة بين سورية ومصر في عام 1958، ونتيجة لهذا الموقف حدثت حملة اعتقالات واسعة بين صفوف الحركة الكردية وعموم الشعب الكردي من قبل السلطات الأمنية.
وبإمكاننا القول إن الموقف السلبي من الوحدة بين سورية ومصر وانطلاقة الثورة الكردستانية في كردستان العراق كانا من جملة العوامل الأساسية لتقوم بعض الجهات الامنية وقيادات حزب البعث برسم معالم كردستان سورية على نار هادئة، إذ ظهر في تلك الفترة كتيب طلب الهلال يدعو من خلاله إلى تغيير كامل في جغرافية الجزيرة و تركيبتها السكانية, وطرح مشروعات عنصرية وشوفينية لتُطبق على الشعب الكردي، منها مشروعا الإحصاء والحزام العربي، وكلنا يعرف إفرازات هاتين العمليتين بعد تطبيقهما.

بعد ذلك اجتمعت الفصائل الكردية تحت لواء جملة من الاهداف التي كانت فاعلة في تلك الحقبة التاريخية، إذ كانت وما زالت تدعو إلى الحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية، لكنها - أي الحركة - لم تقدم أي خطوة عملية من أجل هذه الأهداف، بل اقتصرت على المواقف الوطنية، وربما أبدت حرصاً أكبر على القضايا العربية من العرب أنفسهم. وبإجراء إحصائية لمنشورات (جرائد) الحركة الكردية السورية، وهي منابر إعلامية يتيمة لفصائل الحركة، نقف على النسب المئوية التالية:
70 في المائة من الموضوعات تخص القضايا الوطنية السورية
15 في المائة تخص القضية القومية الكردية (في الدول الأربعة ذات الوجود الكردي)
15 في المائة تخص القضايا العالمية
وبقسمة النسبة المخصصة للقضية الكردية على أربعة تكون حصة قضية الأكراد في سورية 3.75 في المائة من مساحة الإعلام الكردي السوري.
لقد ارتكبت الحركة جريمة لا تُغتفر، هي وصمة عار على جبين القيادات في تلكم المرحلة، إذ كان الموقف متذبذباً وغامضاً من السياسات التي طُبقت على الشعب الكردي في سورية، سواء على الصعيد السياسي أو الإعلامي. وهناك حقيقة منطقية، أن الحركة الكردية هي من إفرازات الماضي القريب، والواقع الحالي للمجتمع الكردي في سورية. ولكن يجب طرح سؤال تاريخي ومنطقي في آن واحد، ألا وهو: ماذا حققت الحركة الكردية في سورية؟!
كان للحركة في بداية تأسيسها دور في إيقاظ الشعور القومي البحت لدى الشعب الكردي في سورية انطلاقاً من اسم الحزب الذي تأسس في 14 حزيران 1957 (**الحزب الديمقراطي الكردستاني في سورية**). إذ كان مصطلح كردستان كافياً ليشمل كل الشرائح في المجتمع الكردي، ويدغدغ أحلام هذا الجزء الكردستاني (السوري). لكن سرعان ما تراجع الشعب عن قناعته بمشروعية الحزب الذي فشل في أول امتحان عملي، حين اعتقلت القيادات الفعلية **للحزب الديمقراطي الكردستاني**. ففي تلك المرحلة حدثت عملية تراجع سريع عن مصطلح "**كردستان سورية**"، ولم يتطرق أحد من القادة القدامى أو الجدد لكشف ملابساتها.
وبعد هذه الفترة زادت الحدة بين القياديين في الحركة كأشخاص تحولوا بين ليلة وضحاها إلى رؤساء وأبطال قوميين في نظر الأقلية المتحزبة وعامة الأكراد. كما حققت الحركة الكردية مكسباً إقطاعياً بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى، إذ أحيت الزعامات والألقاب الإقطاعية ونعرات العشائرية تحت أسماء مزركشة باسم قياديي الحركة، والدليل على ذلك أن كل قادة الحركة هم من أبناء الطبقة البرجوازية الوسطى، أو من زعماء العشائر التي كانت في تسرح وتمرح في المنطقة كما تشاء.

www.alsivakurd.org

نستنتج من مكتسبات الحركة أنها فشلت للمرة الثانية أمام الشعب الكردي في سورية، وأمام الإيمان الحقيقي بالقضية الكردية، التي تعقدت خصائصها، والتعقيد في نظري سببه قادة الحركة ومواقفهم المتذبذبة من المشروعات العنصرية التي طُبقت في هذا الجزء الكردستاني، ولا سيما مشروع الحزام العربي، وخضوعهم لقرارات قيادات فرع حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم، حيث الكثيرون من أبناء وزعماء العشائر قد صاهروا هؤلاء تحت شعار **"أهلاً بإخواننا العرب!"**، الذي يحمل خلفيات انتهازية أكثر من كونه مبدأ وطنياً.

في الختام هل نستطيع القول: إن الحركة الكردية في سورية لها يد في ممارسات الاضطهاد المطبقة حيال الشعب الكردي؟ وأن الحركة تحولت إلى طابور خامس لدى السلطة بحق أبناء شعبها؟

- كاتب كردي سوري – القامشلي

أكراد سورية في موقف صعب
بعد تصريحات طالباني في واشنطن

لندن - أخبار الشرق - 16.08.2002

وضعت تصريحات جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني أكراد سورية في قلب الحدث، بعد إشارة مثيرة للجدل إلى دور متوقع لهم في الحرب القادمة على العراق.

وكان طالباني رحب خلال لقاء مع قناة "سي إن إن" التلفزيونية الأمريكية بنشر قوات أمريكية في شمال العراق إذا شنت واشنطن عملاً عسكرياً ضد حكومة بغداد. وجاءت الإشارة المثيرة للجدل حين تحدث طالباني عن امتلاك الأكراد في شمال العراق قوة عسكرية تقدر بنحو 100 ألف رجل "يساندهم عشرات الآلاف من المقاتلين الموجودين في سورية، والذين هم على استعداد للتنسيق والمشاركة مع القوات الأمريكية في أي مخطط يرمي إلى تحرير العراق"، حسب ما نقلت وكالات الأنباء على لسانه.

وتضع هذه التصريحات الأكراد السوريين في موقف لا يُحسدون عليه، بينما ينشغل قادة الأحزاب الكردية بالمطالبة بحقوق الأكراد وباقي أبناء الشعب السوري، في إطار مطالب المعارضة السورية بالديمقراطية والإصلاح السياسي. ولم يوضح طالباني عن أي فئة من الأكراد السوريين يتحدث، غير أن مراقبين أعربوا عن اعتقادهم بأن تصريحاته "تثير المتاعب لأكراد سورية، الذين رغم تعاطفهم مع إخوانهم في العراق لا يتخذون موقفاً مؤيداً لضربة أمريكية للعراق تؤدي إلى الإطاحة بنظامه".

وأضاف هؤلاء في تصريحات لأخبار الشرق إن الأكراد في سورية عبروا أكثر من مرة منذ مطلع العهد الجديد عن رغبتهم في الحصول على حقوقهم القومية في إطار الوحدة الوطنية السورية، وليس متوقعاً أن يخرجوا على الإجماع السوري في هذه المرحلة التي "تتفق فيها الحكومة والمعارضة على رفض ضربة أمريكية للعراق، العمق الاستراتيجي لسورية في مواجهة العدو الصهيوني".

وكان طالباني، الذي يزور واشنطن ضمن وفد للمعارضة العراقية؛ ذكر في تصريحاته الصحفية أيضاً أنه طلب من الإدارة الأمريكية توفير الحماية للأكراد ضد أي هجوم عراقي انتقامي بالأسلحة الكيماوية والبيولوجية، معرباً عن قناعته بجدية الإدارة الأمريكية في الإطاحة بالحكومة العراقية.

وذكرت صحيفة "السفير" اللبنانية أمس الخميس أن وفد المعارضة العراقية فوجئ بمستوى المحادثات التي أجرتها الإدارة الأمريكية معه؛ ونقلت عن مصادر عراقية قولها " لو لبى رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني، ورئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم الدعوة لزيارة واشنطن، لكان بإمكان الوفد الاجتماع بالرئيس جورج بوش، علماً أن البرزاني أرسل مسئول العلاقات الخارجية في الحزب هوشيار زيباري لتمثيله في هذه الاجتماعات".

وقد أجرى نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني السبت الماضي حواراً عبر الفيديو من مصيفه في ولاية وايومينغ مع قادة الفصائل العراقية المعارضة الذين تجمعوا في إحدى قاعات البيت الابيض، وأكد لهم تصميم واشنطن على إقامة نظام ديمقراطي بديل لصدام حسين.

وقالت مصادر في الوفد العراقي للصحيفة اللبنانية إن الحوار مع تشيني "كان ذا اتجاهين ومتشعباً ولم يكن مجرد تبادل للمجاملات"، وأكد فيه تشيني أن الولايات المتحدة "مصممة على تغيير النظام، واستبداله بنظام ديمقراطي"، وأعربت المصادر عن ارتياحها للجدية التي لمستها في تأكيدات تشيني وضماناته، وقالت ان واشنطن "تتوقع ان يكون للمعارضة دور في الإطاحة بنظام صدام حسين، وفي خلق البديل الديمقراطي له".

ودعا طالباني خلال الاجتماع عبر الفيديو مع تشيني إلى إجراء "تغيير جذري وشامل في العراق يؤدي الى تحقيق وتثبيت الديمقراطية، ونيل جميع الأطراف حقوقهم وحريتهم"، مشدداً على ضرورة دعم العراقيين لتحقيق هذا الهدف، ومساندة النضال المشروع لقوى المعارضة العراقية من اجل عراق ديمقراطي فيدرالي وتعددي موحد".

يُذكر أن دمشق أجرت مشاورات أكثر من مرة مع زعيمي الأكراد في شمال العراق جلال طالباني ومسعود برزاني في الآونة الأخيرة، ويُعتقد أنها حذرتهما من التورط في مخطط أمريكي ضد العراق، يهدد وحدته واستقرار المنطقة.

<u>الرد على التصريحات :</u>

جلال الطالباني

www.barvakurd.org

وعشرات الألوف من مقاتليه السوريين

جان كورد – ألمانيا

قد لايصدق أحد بأن الشعب الكردي في سورية كان من أهم مصادر اللوجيستيك العسكري والمالي لحزب العمال الكردستاني الذي يتزعمه السيد عبد الله أوجلان وبخاصة منذ اعلانه الكفاح المسلح ضد الحكومة التركية في عام 1984 وإلى اعتقاله واختطافه في كينيا عام 1999 وتخليه عن أهداف الحرية والاستقلال وعن الثورة المسلحة ، ولكن هذه حقيقة لاينكرها حزب العمال الكردستاني ..ولقد تمكن حزب العمال الكردستاني من اكتساح الساحة الكردية السورية لجملة من الاسباب الذاتية والموضوعية لامجال لسردها الآن وعلى الرغم من كل الضعف السياسي الذي كان عليه الحزب والاخطاء الكبيرة التي وقع فيها ومنها تنكره لكثير مما يهم الشعب الكردي في سورية ...

أما الأستاذ جلال الطالباني الذي له علاقات ودية مع سورية منذ أن كانت قوات اليرموك السورية بقيادة العقيد فهد الشاعر تقاتل البيشمركه الأكراد في ما سمي حينذاك بالجيب الكردي العميل بعد تولي حزب البعث السلطة في سوريا عام 1963 وكانت له علاقات متينة ببعض قادة الحركة السياسية الكردية (التقدميين!!) وفي مقدمتهم السيد عبد الحميد درويش ، وظل على هذه العلاقة مع الحكم ومع بعض رموز الحركة الكردية فإنه لم يتمكن يوما من تعميق علاقاته مع الجماهير الكردية والتوغل بينها، على الرغم من أنه أسس حزبه (الاتحاد الوطني الكردستاني) في دمشق عام 1975 مستغلا انهيار الثورة الكردية آنذاك وعلاقاته القديمة مع دمشق ... وظل الأستاذ جلال الطالباني يتردد إلى دمشق ولا يزال يفتخر بين الحين والحين بأنه يحمل جواز سفر ديبلوماسي سوري .. وقد ظل وفيا لقيادة الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد وحذرا للغاية في توجيه أي نقد للسياسة السورية عموما والسياسة الداخلية فيما يخص الديموقراطية وحقوق الإنسان والقضية الكردية على وجه الخصوص ، وكان لايترك مناسبة إلا ويكيل المديح والثناء كسياسي عريق ومحنك للقيادة السورية التي اعتبرها ولا يزال صديقة للشعب الكردي ، وفي لقاءاته مع القادة الكرد السوريين كان يحض على تعميق العلاقة مع البعث (اليساري والتقدمي) في سوريا والكف عن تعجيز الحكومة الصديقة بمطالب تعتبر في نظره ثانوية.. وطوال فترة اعتقال قيادة الحزب الديموقراطي الكردي (القيادة المرحلية) التي كان يرأسها السيد دهام ميرو لمدة تزيد عن عشر سنوات بدون محاكمة لم يصدر أي بيان احتجاج من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني حول ذلك..

وفجأة يلوح السيد جلال الطالباني برقم منتزع من عباءته السحرية يصل إلى عشرات الألوف من الأكراد السوريين المستعدين للانضمام إلى عميلة اقتحام بغداد وطرد صدام حسين منها وتسليم الحكم إلى من سيخرج العراق من " محور الشر" ... طبعا هذا يثير تساؤلات عديدة... ولسنا هنا بصدد تقييم السياسة الأمريكية تجاه العراق أو الحديث عن نظام الشر الذي يرأسه صدام حسين وعانى على أيديه الشعب الكردي قبل الجميع..

ومن حق المثقف العربي أن يسأل : - هل صحيح أن للسيد جلال الطالباني عشرات الألوف من المقاتلين المستعدين للقتال في العراق ضد نظام بغداد؟ ومتى جندهم الاتحاد الوطني الكردستاني ؟ وما هو نوع تسليحهم وتدريبهم؟ وهل حصل هذا دون علم الأحزاب الكردية العديدة ؟ أم أن الحكومة السورية رتبت للاتحاد الوطني الكردستاني وأنصاره الكرد السوريين برنامجا تدريبيا طويل الأمد ؟ وهل يخفي الكرد السوريون حقائق كثيرة عن الاستخبارات السورية المنتشرة كبيت العنكبوت في كل البلاد؟ وهل يحق لحزب كردستاني عراقي أن يفعل هذا في سورية دون موافقة حكومية ودون علم الحركة الكردية السورية؟ أم أن هذا مجرد "شقشقة لسان" في عرف بعض المحاكم السورية الصورية التي تنظر في الأمور السياسية ولاتفهم منها الكثير فتصدر أحكاما على الناس متهمة اياهم بشقشقة اللسان كما حدث لجاري في قفص الاتهام مرة...

ومادام هناك أمريكا وطوني بلير وحكومات عديدة لها جيوش وأموال ، فهل تبقى حاجة للاستعانة بالكرد السوريين الذين لهم هموم ومشاكل أخرى غير إزالة صدام وأمثاله عن الحكم..؟ .. وأعتقد بأن السيد جلال الطالباني لم ير يوما وضح الحارات الشعبية الفقيرة التي يعيش فيها أكراد حلب ، فلو رأى ذلك مرة واحدة فلربما يكتب عن آلامهم ومشاكلهم يوما .. أم صار كردستانيا لدرجة أنه شكل جيشا من عشرات الألوف من الكرد السوريين وسيجتاز بهم الحدود السورية – العراقية عن قريب...

أرى أن كل ما ذكره السيد جلال الطالباني في هذا الصدد لايخرج عن دائرة الحرب النفسية التي بدأتها أمريكا ضد نظام بغداد منذ أمد بعيد.. وأكراد سورية الذين لدغوا مرة بإرسال أبنائهم وبناتهم بالآلاف إلى جبال كوردستان بهدف تحرير ها من أيدي الطغمة العسكرية التركية رأوا كيف حول هؤلاء فلذات أكبادهم إلى حراب ليطعنوا بها بعضهم بعضا ويصبوهم حمما على رؤوس حكومة اقليم كوردستان العراق ، ومن ثم طحنا بين حجري رحى (أوجلانية وطالبانية) عندما حدثت بينهم خلافات ومشاحنات... ورأوا كيف تخلى قادتهم عنهم وسلم بعضهم نفسه للحكومة التركية أو هرب إلى أوروبا تاركين وراءهم الشباب الكرد السوريين يعانون من صعوبات جمة، لايدرون إلى أين يذهبون ...

ولذلك أرى أن من الأفضل أن يعود السيد جلال الطالباني إلى تصريحاته الأخيرة ويبدل فيها بعض الشيء حتى يزول الإشكال ولايتهم بأنه يريد اللعب

www.arsvakurd.org

بمصير الكرد السوريين ، وإلا سيسأله بعض الناس : ولماذا أكراد سورية دون غيرهم من أكراد ايران وتركيا والمنتشرين منهم في عموم أوروبا؟

مع فائق التقدير والاحترام

OOOOOO

(تتمة مقال رشيد حمو : حقوق الشعوب والأقليات)

فبالنسبة لكردستان التي جرت تجزئتها بين عدد من دول المنطقة كما ذكرنا نشاهد أنه بعد مرور أكثر من ثمانين سنة على هذا التقسيم، ظلت الأقاليم الكردية في الدول المتقاسمة لكردستان تعاني حالة من التخلف الشديد في جميع مجالات الحياة للشعب الكردي، وإذا علمنا أن الدول التي تتجزأ بينها كردستان تعتبر نفسها من البلدان المتخلفة أو (النامية) بالعرف الشائع عالميا، فإن أقاليم كردستان في حالتها التي آلت إليها من التخلف يمكن أن يطلق عليها اسم أقاليم ما " دون التخلف" أو " تحت التخلف" كما يقول الدكتور مجيد جعفر.

كان بديهيا أن لاترضى الشعوب المغلوبة على أمرها بهذه الحالة التي وصلت إليها وأن تطالب بحقها في عيش كريم أسوة بسائر شعوب العالم في عصرنا، وأن الحق المشروع الذي تطالب به كان يتمثل في "حق تقرير المصير" الذي يتضمن بالنسبة للقوميات مبدأ حق "الانفصال" وتشكيل دولة مستقلة معتبرة نفسها في ذلك بأنها أمة ذات خصائص خاصة بها متميزة عن خصائص الأمة السائدة، وبأن هذه الخصائص تشكل عنصرا من عناصر شخصيتها الوطنية ، غير أن مطلبها كان يصطدم –كما هو شائع- بالنفي من جانب الدول السائدة التي تقدم تبريرا لموقفها بأنها تقوم ببناء "الأمة" التي زعزعها الاستعمار وبأنها تحتاج لذلك إلى وحدة وطنية ضمن شروط أساسية تتمثل في مبدأ سلامة أراضيها وعدم المساس بالحدود القائمة، وتقدر بأن سلامة الأراضي هي عامل قوي للتكامل الوطني. وفي نظرها يترافق الاعتراف بالتباين البشري بشكل ثابت بالوحدة الوطنية. وأن هذه الوحدة الوطنية تحظر كل دعوة "انفصالية" لأن سلامة الأراضي هي شرط لتحقيق الوحدة الوطنية. وثمة بالنسبة لكردستان عامل آخر يتمثل في معارضة الدول الاقليمية التي تضم أجزاء من كردستان لانفصال الأكراد واقامة دولة خاصة بهم في أي بلد من البلدان التي يتوزعون بينها، وذلك خشية من أن يؤدي الأمر إلى امتداد تأثيره على أكراد البلدان الأخرى فيطالبوا بدورهم بالانفصال وتشكيل دولة خاصة بهم.

وهكذا يصطدم حق الانفصال بالنسبة لهذه الشعوب بمعارضة شديدة من قبل الدول السائدة ومن قبل بعض الدول المجاورة ازاء بعض الشعوب كالشعب الكردي مثلا . ويصطدم حق الانفصال هذا بعائق كبير في مجال الدعم الدولي أيضا، إذ يشكل مبدأ "عدم المساس بالحدود واحترام الأراضي الوطنية لكل دولة" قاعدة ثابتة في القوانين والمواثيق الدولية.

وقد جاءت هذه المادة في القانون الدولي استجابة لحاجة عدد كبير من الدول المستقلة حديثا التي تعمل على بناء دولة داخل حدود آمنة وثابتة.

وقد كرس مبدأ سلامة الأراضي في المواثيق الدولية لحاجة الدول الحديثة الاستقلال إليها لحماية استقلالها ضد المطامع التوسعية للدول القوية ضد الدول الضعيفة ولكن هذه الدول الأخيرة تستخدم مبدأ سلامة الأراضي لوظيفة أخرى وهي حمايتها من أخطار الانفصال الآتية من الداخل.

وهكذا يبدو التعارض بين حق الشعوب وحق الدول حقيقة ثابتة، وأن من العبث البحث عن حل للمسألة ضمن القانون الدولي المعاصر كذلك. ولكن إذا كانت الدول ترى نفسها بحاجة إلى مبدأ سلامة الأراضي، وأن الشعوب الرازحة تحت حكمها تطمح إلى "تقرير المصير" كحق مشروع لها، فأي هذين المبدأين يجب أن يتغلب على الآخر؟

إن قوانين الأمم المتحدة لا تقبل حتى الآن حق تقرير المصير – الانفصال : أي حق جزء من السكان في دولة مستقلة بأن ينفصل عن هذه الدولة، وأن الاعلان المتعلق بمبادىء القانون الدولي الخاص بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة والذي تبنته الجمعية العامة في 1970/10/24 يوضح بأن تقرير المصير لايمكن "أن يترجم على أنه يبيح أو يشجع أي عمل يفكك أو يهدد كليا أو جزئيا سلامة الأراضي أو الوحدة السياسية لأية دولة مستقلة وذات سيادة".

أو بمعنى آخر، إن السكان المختلفين الذين يشكلون بلدا ما، لايستطيعون التذرع – حسب اعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة- بحق تقرير المصير لأجل طلب الانفصال، ويبدو أن المطالبات الانفصالية – والأمر هذا- مهما كانت شرعية توشك أن تمضي بدون نتيجة، وأن النجاح وحده هو الذي يكرس الانفصال في القانون الدولي.

وهنا يطرح سؤال نفسه: ولكن إذا كانت الدولة في عملها التوحيدي تلجأ إلى إضعاف خصائص الشعوب وإلى تحقيق ادماجها بالقوة مما يجعل الاضطهاد المنظم الحياة المشتركة لاتطاق، أفلا يكون الانفصال مبررا في هذه الحالة؟

في ضوء ما سبق يبدو أن المطالبات الانفاصلية مهما كانت شرعية توشك أن تمضي بدون نتيجة، ولكن بين اقتطاع الأراضي والانفصال وبين التمثل القسري اللذين يمثلان طرفي نقيض، لايعدو مستحيلا إيجاد حل يمكنه التوفيق بين سلامة الأراضي وبين تقرير مصير الشعوب. والحل المقبول الذي يحقق التوفيق بين المبدأين هو: "الاستقلال الذاتي" أو "الحكم الذاتي".

ومن جهة الدول المعنية، من المفترض أن لاتبدي عداء لمبدأ "الحكم الذاتي" كعدائها للانفصال، ولكن التجربة العملية تظهر بأنه حتى في هذه الحال فإن الدول المعنية لاتقبل بمنح الحكم الذاتي للشعوب عن

www.asrvakurd.org

طيبة قلب، بل إنها على العكس من ذلك ما زالت تعاند معاندة شديدة في منح القوميات حقا في الحكم الذاتي، بل تمعن في ممارسة سياسة تعتبر الدولة "بوتقة" لصهر الشعوب وسط اتهامات توجه إلى تلك الشعوب بأنها تسعى إلى الانفصال الذي لايقر به القانون الدولي المعاصر.

الأقليات: وبالاضافة إلى الشعوب التي تشكل قوميات متميزة داخل حدود دول أخرى ثمة أقليات قومية، لغوية، أو دينية تعيش داخل دول أخرى، وقضية هذه الأقليات لم تكف عن احتلال الأهمية أيضا وتدخل تحت عنوان " قضية الأقليات المضطهدة ".

إن هذه الأقليات تطالب هي الأخرى بأن تكون هي ذاتها تتحكم بمصيرها اذا كانت تشكل الأكثرية في اقليمها، وإذا كانت مبعثرة في سائر أنحاء البلاد، فإنها تطالب بأن تحتفظ بهويتها، بلغتها وثقافتها التي تعبر عن الشخصية المميزة لتلك الأقلية.

بعد التجربة الفاشلة في عهد عصبة الأمم لجهاز حماية دولية للأقليات أرادت منظمة الأمم المتحدة معالجة مشكلة الأقليات بشكل جديد تحت حماية حقوق الإنسان في منظور فردي عالمي، فقد أكدت مدام روزفلت رئيسة لجنة حقوق الإنسان أمام الدورة الثالثة للجمعية العامة عام 1948 على أنه:(إذا احترمنا الحقوق الفردية للإنسان، لم تبق حاجة لاعلان حقوق الأقليات) غير أن عدم واقعية مثل هذه النظرات قد خفت تدريجيا لصالح تقدير أكثر موضوعية حيث أدخلت مادة برقم /27/ في الميثاق الدولي تتعلق بحماية الأقليات في حقوقها المدنية والسياسية، وتنص هذه المادة التي تبنتها الجمعية العامة في 1966/12/16 والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1976 بعد ايداع وثيقة التصديق عليها من قبل الدول على أنه: (في الدول التي تضم أقليات بشرية أو دينية أو لغوية لايمكن أن يحرم الأشخاص الذين يشكلون جزءا من هذه الأقليات من حقهم في الاشتراك مع أعضاء فئتهم الآخرين في حياتهم الثقافية الخاصة، وأن يدينوا ويمارسوا ديانتهم الخاصة ويستعملوا لغتهم الخاصة).

ولكن رغم هذا التبني لحقوق الأقليات من قبل الأمم المتحدة، فإن أكثرية ثابتة من الدول ظلت تمارس ضدها الاضطهاد، وأن الحقوق الثقافية ما زالت مرفوضة بالنسبة للأقليات في عدد لايستهان بها من الدول، وأن أقليات كثيرة ما زالت ترى نفسها محرومة من حق الهوية ومن حق استعمال لغتها الأم وآدابها وثقافتها.

وأمام تمادي الدول في اضطهاد الأقليات العرقية في بلدانها وفي تطور جديد لصالح المجتمع المدني وحقوق الإنسان، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في الأول من كانون الأول 1992 على مشروع إعلان حماية حقوق أبناء الأقليات القومية أو العرقية الدينية أو اللغوية، وقد أتت هذه الموافقة بعد صدور قرار كل من لجنة حقوق الإنسان في 1992/2/21، وقرار المجلس الاقتصادي – الاجتماعي في 1992/7/20 باقرار مشروع اعلان حماية حقوق الأقليات وتقديمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة مصحوبا بالتزكية للتصديق عليه، وجاء في الاعلان:

(إن الدول يجب أن تضمن وجود الهوية الوطنية والثنية والثقافية والدينية واللغوية للأقليات داخل أراضيها، وأن تشجع على قيام الظروف لتشجيع هذه الهوية).

وأشار الاعلان إلى أن للأقليات الحق في التمتع بحرية بثقافتها الخاصة وبممارسة ديانتها ولغتها في العلن وفي الحياة الخاصة من دون تفرقة. ويجب أن تتمتع هذه الأقليات بحق المشاركة بشكل فاعل في القرارات التي تتعلق بها على المستويين الوطني وإذا أمكن الإقليمي بشكل يتطابق مع التشريعات الوطنية.

ورغم صدور هذه الاعلانات العالمية لحقوق الشعوب والأقليات، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تكفل حماية حقوق الشعوب في جوانبها الاقتصادية والسياسية والثقافية، فإن بعض الدول ما زالت تمعن في امتهان تلك الحقوق بأساليب شتى محتمية وراء عبارة "الشئون الداخلية" للدول، مما يقتضي استصدار تشريع عالمي يتيح للمجتمع الدولي التدخل المشروع لحماية حقوق الشعوب والأقليات من الانتهاك.

OOOO

عقد في لندن مؤخرا مؤتمر (الحوار الوطني في سورية) وصدر عنه بيان شامل عن مختلف القضايا المتعلقة بالحريات والديموقراطية والمجتمع المدني في سورية ، وكان نصيب القضية الكردية العادلة في سوريا - كالعادة- ضئيلا جدا وتم اختزالها بموضوع الجنسية العربية السورية والمساواة في الحقوق والواجبات الوطنية دون ذكر أي حق قومي لهذا الشعب المضطهد والذي له حق التمتع بخصائصه القومية حسب كل التشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات والشعوب ولوائح حقوق الإنسان ..فقد جاء في الميثاق الصادر عن المؤتمر: " وعبر الموقعون على الميثاق الوطني؛ عن استنكارهم لتردّي أوضاع الحريات العامة، وهيمنة أجهزة الأمن، وانتهاك القانون، واستمرار حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وضرب استقلال القضاء، والملاحقات والاعتقالات التي تطال رموز الفكر ورجال الرأي ورواد الإصلاح والتغيير، وما تعج به السجون من معتقلين وما تنطوي عليه ملفاتها من مفقودين، إلى جانب آلاف المهجرين القسريين، والمحرومين من الحقوق المدنية، والجنسية، من المواطنين السوريين، عرباً وأكرادا. وقد جاءت عمليات الاعتقال، والأحكام التعسفية التي صدرت أخيراً بحق المناضلين البرلمانيين، ودعاة التغيير، شاهداً على استمرار السياسات التعسفية. وألح الموقعون على ضرورة

www.asrvakurd.org

المبادرة لعلاج الملف الإنساني بكافة أبعاده كخطوة أساسية للمصالحة مع الذات الوطنية، بعيدا عن روح التشفي والانتقام، التي سيطرت على السياسات الداخلية طيلة أكثر من ثلاثة عقود".

OOOO

بيان حول الحكم الجائر على كل من الدكتور عارف دليلة والدكتور وليد البني

"هكذا محكمة تصدر هكذا احكام "

(د. وليد البني حين تلقيه الحكم عليه)

مرة اخرى يسلط القضاء السوري الاستثنائي سيف التهم الجاهزة على رقاب خيرة ابناء سوريا الذين يريدون الخير لسوريا ولكل من فيها . ففي الوقت الذي تحاول فيه اعتى الانظمة الشمولية في العالم على تحسين سجلها في مجال حقوق الانسان وتجميل صورتها ديمقراطيا يظل النظام في سوريا معاندا منطق التاريخ وروح العصر رغم ما آل اليه الوضع فيها من تدهور في الحياة الاجتماعية من كل الجوانب والنواحي الاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية .

وان ما يزيد من الاستغراب والدهشة : المنطق الذي ينظر به النظام الى "حالة الاستقرار المجتمعي" التي يتبجح بتأسيسه لها ، اذا كان مجرد رأي مخالف ، حتى وأن كان في الحقل الاقتصادي ، او أي نقد لسياساته ، يعد "حضا على العصيان المسلح" او "استهدافا لتغيير الدستور بالطرق غير المشروعة" وكم هي هشة هذه الوحدة الوطنية ، بنظر النظام ، اذا كان مجرد رأي في صالون منزل محاصر بكل اجهزة الامن ، يهددها ويزعزها و " يوهن نفسية الامة " أن الحكم الذي صدر بحق كل من الدكتور عارف دليلة ، عميد كلية الاقتصاد السابق وعضو لجان احياء المجتمع المدني والدكتور وليد البني عضو منتدى الحوار الوطني وعضو الجمعية السورية لحقوق الانسان ، يعد حكما جائرا ولا شرعيا ، ويأتي في سياق سياسة النظام المستمرة منذ ما يزيد عن اربعين عاما من خنق للحريات وكم للافواه ، وهو ككل الاحكام التي سبقته بحق كل من البرلمانيين رياض سيف ومحمد مأمون الحمصي والاستاذ رياض الترك والسيد حبيب صالح والمناضل الكردي حسين داود وغيرهم ، يعد انتهاكا صارخا لحرية التعبير وللمبادئ العامة لحقوق الانسان .

إننا في منتدى جلادت بدرخان الثقافي بالقامشلي نستنكر هذا الحكم وندينه ونطالب السلطات باطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين في سجون البلاد وباغلاق ملف الاعتقال السياسي وبفك اسر المجتمع السوري بكل اطيافه القومية والسياسية وبكل فاعلياته الاجتماعية والثقافية . القامشلي 4\8\2002

منتدى جلادت بدرخان الثقافي بالقامشلي

OOOO

جمعية حقوق الإنسان في سورية

تستنكر مضايقة رئيسها

لندن - أخبار الشرق

استنكرت جمعية حقوق الإنسان في سورية المضايقة التي يتعرض لها رئيسها المحامي هيثم المالح في الآونة الأخيرة.

وقالت الجمعية، في بيان أُرسل إلى أخبار الشرق أمس الاثنين؛ إنها تعرب عن "قلقها الشديد إزاء الاستدعاءات الأمنية والقضائية المتكررة التي يتعرض لها رئيس مجلس إدارتها الأستاذ المحامي هيثم المالح". وحسب البيان فإن "آخر تلك الاستدعاءات (كان) طلب المثول أمام النائب العام العسكري بدمشق، وذلك على خلفية دور الأستاذ المالح وعمل الجمعية واستمرار نشاطها في مجال الدفاع عن حقوق الانسان والمواطن السوري".

واعتبرت الجمعية ما حدث من ممارسات بحق رئيس مجلس إدارتها، فضلاً عن الحكمين الجائرين الصادرين الأسبوع الماضي عن محكمة أمن الدولة العليا على كل من الدكتور عارف دليلة (السجن 10 سنوات) والدكتور وليد البني (السجن 5 سنوات) عضوي لجان إحياء المجتمع المدني "تصعيداً غير مبرر يتعارض مع مبدأ احترام الرأي والرأي الآخر، والوعود التي جاء بها خطاب القسم" الذي ألقاه الرئيس الدكتور بشار الأسد في 17 تموز 2000 أمام مجلس الشعب السوري عقب توليه رئاسة الجمهورية.

وختمت الجمعية بيانها بقولها إنها " ما زالت تأمل في معالجة وطنية حكيمة بخاصة في إطار ما يتعرض له قطرنا ووطننا العربي كله".

OOOO

وقعوا النداء المشترك للحزب الديموقراطي الكردستاني - سوريا ولمنظمة أوروبا التابعة لحزب يكيتي الكردي في سوريا من أجل اعادة الجنسية للأكراد السوريين المحرومين منها بموجب قانون الاحصاء الاستثنائي لعام 1962 أو اعطائهم صفة (لاجىء) حسب المواصفات القانونية الدولية

وذلك في الانترنت وتحت عنوان :

http://www.PetitionOnline.com/kurdax

دعوة من أجل اللغة الكردية

منذ أن سيطر حزب البعث العربي الاشتراكي على حكم سوريا عام 1963 وهو يتبع سياسة مشددة تجاه اللغات القومية غير العربية في البلاد وبخاصة اللغة الكردية التي تعتبر إحدى أقدم اللغات في منطقة الشرق الأوسط، تمتد جذورها إلى الميدية القديمة وما قبلها... ولقد مارست الحكومات البعثية على الدوام

www.KurdishVoiceFirst.org

سياسة منع هذه اللغة في المدارس والتثقيف، ووصل الأمر إلى حد إصدار قرارات تمنع حتى الأغاني الكردية كما فعل السيد رئيس الوزراء الحالي مصطفى ميرو يوم كان محافظا في الحسكة، ولذلك فإن اللغة الكردية في خطر حقيقي نتيجة ممارسة الحكومة لهذه السياسة طويلة الأمد وعملها المنظم لازالتها من الوجود مستخدمة كافة وسائل التعريب القسري التي تعارض الشرائع السماوية ولائحة حقوق الإنسان العالمية...

وعلى الرغم من كل التزامات الحكومة تجاه لوائح حقوق الإنسان العالمية والقوانين الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات والشعوب ، وكذلك رغم كل المناشدات والنداءات والمذكرات الموجهة للحكومات السورية المتعاقبة من قبل المواطنين الأكراد وأحزابهم السياسية فإن وضع اللغة الكردية لم يتغير والحكم البعثي يزداد غلوا وعداء لها ويعمل بكل طاقته على إزالتها تماما.

لذا فإننا ندعو كل وطني سوري يناضل من أجل مجتمع مدني حقيقي ومن أجل الشعب السوري، كل الشعب السوري، إن كان فعلا يؤمن بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والقوميات ويحترم اللوائح الدولية المتعلقة بذلك، ونناشد خاصة أبناء وبنات شعبنا الكردي في كردستان سورية إلى مطالبة الحكومة السورية بإلحاح من أجل السماح للكورد في البلاد بممارسة حقهم المشروع دوليا وحسب لائحة حقوق الإنسان العالمية التي وقعت عليها سورية أيضا في التعبير عن أنفسهم وفي التعلم إلى جانب العربية بلغتهم الكردية ومن أجل أن تصدر الحكومة قانونا بترخيص اللغات القومية للأقليات القومية في البلاد والكف عن ممارسة سياسة التعريب القسرية بحق الكرد وغيرهم بذرائع باهتة تنافي هذه اللوائح والمعاهدات الدولية .

ومن أجل تحويل هذه الدعوة إلى عمل جاد وفعال نأمل من كافة مناضلي الحركة الوطنية الكوردية مناشدة قياداتهم الحزبية للقيام معنا بنشاط عملي على المستوى الدولي في هذا المجال.. ونحن في بارتي ديموقراطي كوردستان - سوريا مستعدون للمساهمة الفعالة في هذا النشاط بدون مقدمات لاحاجة لنا بها..

هذا وقد لاحظ المهتمون بالقضية الكردية كيف يزداد عدد الموقعين من مختلف البلدان والشعوب والاتجاهات السياسية على النداء الموجه بصدد قانون الاحصاء الاستثنائي المطبق حيال شعبنا الكردي في سورية، والمنشور على صفحات الانترنت.. وهذا يعني أن أي خطوة عملية وجادة في مجال الدفاع عن أنفسنا ولغتنا ووجودنا القومي الطبيعي في البلاد تلقى تأييدا عالميا ...

www.arsivakurd.org